

بنية المجتمع المدني الحديث

The structure of modern civil society

سومار عبد القادر* Abdelkader Soummar
جامعة جيلالي ليابس- سيدي بلعباس فلسفة
kader.soummar66@gmail.com

تاريخ النشر: 2022/12/31	تاريخ القبول: 2022/12/24	تاريخ الإرسال: 2022/06/15
-------------------------	--------------------------	---------------------------

ملخص: المجتمع المدني مقولة ومفهوم أصبح رائجا في الخطاب السياسي العربي، إلا أنه لم يحظ بالتدقيق المنهجي والنظر الرصين، وإنما تحوّل إلى أداة تحليل آلي، هشة المرتكز ومهمة الدلالة، فأحيانا نستخدمه كمرادف لنموذج الدولة التي تعتمد التعددية الحزبية، وتارة أخرى يعبر عن مجموعة التشكيلات والتنظيمات التحديثية من أحزاب ونقابات وجمعيات غير حكومية، ولو أن أغلبية مفكرينا يميلون إلى استخدام كلمة "المجتمع المدني للتعبير عن القطب الاجتماعي الموازي للسلطة المركزية، إلا أن الوظيفة الرئيسية للمجتمع المدني هي تكريس القيم السياسية من خلال بناء قاعدة تعاضد اجتماعي توازي شمولية الدولة وتحد من سلطتها على الأفراد ومنه ثمة يمكن تأسيس الفكر السياسي القائم على إشكالية الصلة بين الفرد من حيث هو ذات مطلقة الحرية كاملة الإدارة، والدولة من حيث هي فضاء الحقل العمومي .

ومنه يأتي السؤال الأساسي المرتبط بمقولة المجتمع المدني هو:

-هل على الدولة أن تجسد وتعكس طبيعة الخارطة المجتمعية التي تتسم بضرورة تصادم المصالح وتضاربها بما ينجر عن هذا الخيار من غلبة طبقة أو فئة بعينها، أو أنها قادرة على أن تشكل رحم انتماء قومي جامع يتجاوز الخصوصيات ورهان المصالح ؟

الكلمات الافتتاحية: المجتمع المدني؛ الدولة؛ التنظيمات السياسية؛ الطبقة؛ الفضاء العمومي

Abstract:

Civil society, a concept and a statement which is commonly and largely used in the Arabic political speech not because it was not subject of an accurate methodology or a thoughtful vision but simply because it has inadvertently become today a fragile mechanical analysis tool based upon a complex and unclear meaning . We sometimes use it a synonymous of the pluralism state pattern and sometimes is used to describe the global retrofit organisations and formations of non gouvernemental parties ,associations and trade unions even if most of our intellectuals and thinkers tend to use civil society to the social pole

* المؤلف المُرسل: kader.soummar66@gmail.com

that plays a parallel role to the centrally legitimate authority. However the civil society main function is to devote political values through a strong social solidarity base that goes parallelly to tally with the inclusiveness of the state and limit its authority on the individuals this will definitively help to establish a political thought set upon the link between the individuals as a full will and an absolute liberty subject and the state as a space of the public sphere and therefore this will come up with the following basic question relevant to the civil society ,Has the state to embody and reflect the nature of the map society which has to feature the clashes and conflicts of its interests that may lead to the dominance of a class or a category or will it be able to form a unified womb of national integrity that goes beyond the peculiarities of the individuals and their interests ?

Keywords: civil society ; state ; political organisations ; social class ; public sphere

مقدمة:

من المقولات الرائجة في الخطاب السياسي العربي الراهن مقولة (المجتمع المدني) التي تشكل موضوعاً أساسياً للفكر العربي في السنوات الأخيرة، كما يبين ذلك عدد وحجم الإصدارات المتتالية التي تناولت هذا المفهوم من نواحي مختلفة¹.
بيد أن هذا الموضوع الذي ولج مؤخراً المجال التداولي العربي لم يحظ غالباً بالتدقيق المنهجي والنظر الرصين، وإنما تحول إلى أداة تحليل ميكانيكي هشة المرتكز ومبهما الدلالة. فأحياناً تستخدم عبارة مرادفة لنموذج الدولة التي تعتمد التعددية الحزبية وتجسد الحريات العامة، في حين ينظر إليها تارة أخرى بصفتها تعبيراً عن مجموعة التشكيلات والتنظيمات التحديثية من أحزاب ونقابات وروابط وجمعيات غير حكومية، ومن ثم تتجاوز دلالتها الحيز السياسي الضيق، بينما غدت في الآونة الأخيرة مقولة مرادفة لمنظمات وحركات حقوق الإنسان التي تعرف رواجاً متزايداً في أيامنا.

¹ - من مؤشرات ذلك أن دار الفكر البمشقية قد خصصت حواريتين من حواريات القرن الجديد لموضوع المجتمع المدني: (المجتمع المدني وأبعاده الفكرية) الحبيب الجناحاني- سيف الدين عبد الفتاح 2003، (المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديمقراطية) عبد الغفار شكر- محمد مورو 2003.

كما أن مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت خصص للموضوع إحدى أهم ندواته، ونشر في الموضوع ذاته عدداً من الكتب، من أهمها: عزمي بشارة (المجتمع المدني) دراسة نقدية ط1/1998، متروك الفالح (المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية) دراسة مقارنة لإشكالية المجتمع المدني في ضوء نزيف المدن 2002، أحمد شاكّر الصبيحي (مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي) 2000.

صحيح أن غالبية مفكرينا يميلون إلى استخدام اصطلاح (المجتمع المدني) للتعبير عن القطب المجتمعي الموازي للسلطة المركزية، إلا أن هذا التعريف يظل قاصراً غامضاً، لا يصل إلى عمق الإشكالية المطروحة.

وليس من همنا الرجوع إلى التحديدات الفلسفية لمفهوم المجتمع المدني بتتبع مسار نشأته انطلاقاً من الفكر السياسي الغربي الحديث، وإنما نكتفي بالإشارة إلى أن هذا المصطلح الذي ظهر في سياق فكر الأنوار ارتبط نظرياً بقيم الحرية والذاتية التي شكلت مهد الرؤية الديمقراطية الحديثة، بينما عكس الخارطة الاجتماعية التي أفرزتها الديناميكية الرأسمالية وقسمة العمل المرتبطة بها.

فالوظيفة الرئيسية للمجتمع المدني هي تكريس القيم السياسية من خلال بناء قاعدة تعاضد اجتماعي توازي شمولية الدولة، وتحد من سلطتها على الأفراد، ومن ثم تأسس الفكر السياسي الغربي الحديث على إشكالية الصلة بين الفرد (من حيث هو ذات مطلقة الحرية، كاملة الإرادة) والدولة (من حيث هي فضاء الحقل العمومي).

وفي هذا الأفق الإشكالي تندرج نظريات التعاقد الاجتماعي التي تأرجحت بين العقد التنازلي (أي تنازل الأفراد عن حرياتهم الخاصة لأجل مصالحهم المشتركة) والعقد التفويضي (أي تحويل الإرادة الخاصة إلى إرادة مشتركة)، كما تعد آلية التمثيل الديمقراطي من تجلياته.

بيد أن السؤال الأساسي الذي ارتبط بمقولة المجتمع المدني هو: هل على الدولة أن تجسد وتعكس طبيعة الخارطة المجتمعية التي تتسم ضرورة بتصادم المصالح وتضاربها بما ينجر عن هذا الخيار من غلبة طبقة أو فئة بعينها، أو إنها قادرة على أن تشكل رحم انتماء قومي جامع يتجاوز الخصوصيات ورهان المصالح؟¹

إنه الإشكال الهيجلي- الماركسي الذي هيمن على الخطاب السياسي الغربي المعاصر، وبدأ يأخذ اتجاهات أخرى في الحقبة الراهنة، حيث تعيد ديناميكية العولمة طرح إشكالية العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني من منظور تراجع الدولة القومية ذاتها في مقابل انبثاق أشكال جديدة من الكونية لا تنفك تتعزز حتى في الميادين القانونية

¹ - السيد ولد أباه، سعيد بن سعيد العلوي، عوائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي، دار الفكر للطباعة، دمشق، 2006، ص 35.

والتشريعية والقيمية، بغض النظر عن تآكل هذا النموذج اقتصادياً في عصر الشركات المتعددة الجنسيات وتوسع المنظومة الرأسمالية العالمية.

من الواضح إذن أن المجتمع المدني بهذا المفهوم غائب في السياق العربي، على الرغم من الحديث الجارف حوله.

والإشكال الأساسي الذي يعاني منه الفكر السياسي العربي هو التآرجح بين تأكيد وجود مجتمع مدني مغيب هو شرط الانفتاح الديمقراطي أو تفسير غياب هذا الانفتاح بعدم وجود مجتمع مدني فاعل.

إن مثل هذا الصنف من التنظيمات حديث النشأة في السياق العربي، يرتبط عضوياً بانحسار الإيديولوجيا اليسارية وكبوة الحلم العروبي، ويستخدم لغة المنظمات التنموية الدولية والجمعيات غير الحكومية الناشطة في البلدان الغربية.

وبطبيعة الأمر، مهما كان الدور الهام والحيوي الذي يضطلع به هذا الصنف من التنظيمات في الديناميكية السياسية، فإننا لا يمكن أن نحشرها في خانة تشكيلات المجتمع المدني بالمعنى الدقيق للعبارة، الذي يحيل إلى مقومين أساسيين هما من جهة شكل التنظيم الاقتصادي الحديث (نظام الطبقات المتولد من قسمة العمل الذي تطور لاحقاً إلى تركيبة اجتماعية معقدة) وشكل الارتباط بالدولة المركزية (الاستقلالية داخل الإطار الشمولي للدولة).

صحيح أن هذه التحديات لا يمكن أن تفصل عن أرضيتها الفكرية، التي هي ثقافة الحداثة من ذاتية فردية وإعلاء لمفهوم الإرادة الحرة وإيمان بالقيم الإنسانية وميتولوجيا التقدم، بيد أن السؤال يظل مطروحاً حول طبيعة التلازم بين هذه الثقافة وتشكل المجتمع المدني، هل هو مجرد تلازم تاريخي قد لا يكون جوهرياً أم هو تلازم أنطولوجي يتنزل في مستوى الكينونة والوجود ومن ثم لا محيد عنه؟

إن خطورة هذا الإشكال تكمن فيما نلاحظه من انزياح واضح بين تشكيلات جنينية لما يمكن أن يعدّ مجتمعاً مدنياً مقترناً بمسار الدولة التي لا يزال يغلب عليها الطابع الربيعي، ولا تزال تتحكم في الحراك الاقتصادي بأكمله، وفضاء ثقافي له تميزه، تخترقه شتى الصدمات العقائدية والإيديولوجية بعيداً عن اعتبارات ورهانات الديناميكية الاقتصادية الاجتماعية.

إن عرض أسباب هذا الانزياح يقتضي الرجوع إلى تجربة تشكل ونمو الدول الوطنية الحديثة في الوطن العربي، أي دولة الاستقلال التحديثية التي يمكن أن تعد نموذجاً منسجماً قائماً بذاته، فيما وراء الاختلافات المعلنة في الخيارات الإيديولوجية والتنموية، فهذه الدولة سواء كانت قومية اشتراكية أو وطنية يسارية أو ليبرالية محافظة استخدمت الآليات نفسها لضبط مسار التنمية والتحديث من خلال نهج الدولة الشاملة، أي بسط نفوذ الأجهزة المركزية الوليدة على الحراك الاجتماعي بكامله، مما نجم عنه ضرورة الاحتكاك بتنظيمات المجتمع الأهلي التقليدية التي اعتبرت عائقاً وعقبة أمام تحديث لا انفكاك منه وإن تم في الغالب بوسائل الإكراه والتسلط.

فالدولة من هذا المنطلق هي حاضنة المجتمع المدني وحليفته في مواجهة القوى المعيقة للتنمية والتحديث، وإن كانت بنود هذا التحالف تقتضي تقييد التنظيمات المدنية الحديثة ولجمها، ومن ثم تعليق الحريات السياسية لفائدة بناء الدولة وتحديث المجتمع.

لقد أدى هذا الوضع الأصلي إلى ظاهرتين متلازمتين هما:

– إخفاق تجربة التحديث التسلطي الذي فشل في هدفه المعلن الذي تعبر عنه الأدبيات السياسية الرسمية ب(اللاحق بركب الأمم المتقدمة)، ويعود هذا الإخفاق لعدة أسباب من أهمها غياب شرط الانفتاح والتسامح الذي كان حاسماً في نجاح التجربة الأوروبية الحديثة.

– إن هناك وتقويض المجتمع الأهلي الذي فقد الجانب الأوفر من فاعليته، ولم تنشأ الأشكال التعويضية له.

وهكذا غدت النتيجة دولة وطنية مفلسة، ولكنها متسلطة، ومجتمعاً أهلياً منهكاً لكنه يسهد صحوة زائفة لاشتداد الحاجة إليه لسد فراغ متزايد، وأشكالاً جنينية لمجتمع مدني فاقد للشروط الموضوعية للنمو في محيط أزمة اقتصادية عاتية، وأزمة مشروعية حادة تطلان نموذج الدولة الوطنية نفسه المعرضة للتفكك (السيناريو الإفريقي).

من هذا المنظور، ندرك أن الانفتاح الليبرالي الذي عرفته جل الأقطار العربية منذ منتصف عقد الثمانينيات وتزايدت وتيرته بعد نهاية الحرب الباردة، لم يكن خياراً ذاتياً مقصوداً، وإنما فرضته ظروف المانحة وصناديق التمويل الدولية التي تتحكم فيها.

ولقد تطورت هذه الضغوط من الإطار الاقتصادي الضيق (الخصخصة وفتح السوق) إلى الإطار السياسي (اعتماد التعددية الديمقراطية)، باعتبار أن التجارب التنموية الغربية قامت على هذين الركنين المتزامنين والمتراپطين؛ أي الليبرالية الاقتصادية والتعددية السياسية، في الوقت الذي انهارت النماذج الاشتراكية كرهانها على تنمية ناجعة دون حريات سياسية واقتصادية.

بيد أن تجربة العقدين الأخيرين تبين بوضوح أن البلدان العربية التي سلكت نهج الإصلاحات الاقتصادية تحت إشراف مؤسسات بریتونوودز لم تنجح في انتشار الأوضاع من التردّي الخانق على الرغم من الأرقام التي تلوح بها الجهات المانحة: أي نسب التوازنات الكبرى المسجلة على حساب تنصل الدولة من الحد الأدنى من وظائفها الرعوية والتوجيهية، والتقليص الأقصى لمشمولات الإطار العمومي في مجتمعات لم تكتمل فيها البنية التحتية لاقتصاد ليبرالي حقيقي، كما لم تتضح فيها خيوط الفصل ما بين التركيبة الضيقة لدائرة الحكم (بخلفيتها وسياقها الاجتماعي) وفضاء الدولة بمفهومها الشامل الأوسع¹.

وهكذا نتج عن سياسات الخصخصة تشريع هيمنة فئات محدودة من المقربين من دائرة الحكم، في غياب أي إطار تنافسي صحيح، هو الشرط الأول لقيام نظام اقتصادي رأسمالي بالمعنى الحقيقي للعبارة.

وحدثت هذه التحولات الداخلية المعروفة في سياق دولي تطبعه ظاهرة العولمة، وما تقوم عليه من انهيار للحواجز المتخلفة في عالم وحدته التقنيات الاتصالية والروابط الاقتصادية، وفقدت فيه معايير السيادة القومية للدولة الوطنية كثيراً من دلالتها.

ولذا بدا من الخلف وعدم الواقعية الوقوف في مواجهة تلك الظاهرة المتنامية، التي استخدمت على نطاق واسع كإيديولوجيا لتمير وتبرير خطاب ليبرالي غير واعي، يتلخص في اختزال التوجه الرأسمالي في انسحاب الدولة من دائرة التوجيه الاقتصادي، من منظور النموذج الغربي الذي أثبت نجاعته، دون التساؤل حول مقومات وإمكانات تكييف النموذج في سياق يختلف معه في العديد من المرتكزات الجوهرية.

¹ - راجع في هذا الباب مثلاً: المجمع والدولة في الوطن العربي في ظل السياسات الرأسمالية الجديدة (إشراف سمير أمين) مكتبة مدبولي، القاهرة 1996. رمزي زكي: الليبرالية المتوحشة، ملاحظات حول التوجهات الجديدة للرأسمالية المعاصرة، دار المستقبل العربي، القاهرة 1993.

إن الأمر هنا لا يتعلق بالفوارق الثقافية والحضارية التي كثيراً ما وقع الحديث عنها مؤخراً في بعض الأدبيات الغربية والعربية لهدفين متعارضين (تبيان عجز الثقافات غير الغربية عن تحقيق المعادلة الاقتصادية الناجعة لأسباب عقائدية وفكرية، أو رفض السياسات الإصلاحية الليبرالية بالإحالة إلى مرجعيتها الفكرية والعقدية)، وإنما يهم الإطار الاقتصادي الضيق.

بمعنى آخر ليس من شأننا في هذا السياق مناقشة الخيار الليبرالي في ذاته، من حيث أسسه ومركزاته النظرية، مقرين بنجاعته التي لا غبار عليها في الساحات الغربية التي تضم اقتصاديات الدول الصناعية الأكثر نمواً وتقدماً، رافضين عزو الاختلافات الخطيرة في اقتصاديات الدول العربية إلى اعتمادها العلني الخيار الليبرالي، باعتبار أن المسالك التي انتهجتها لا يصح مطلقاً أن تصنف في الخانة المذكورة، لجملة أسباب أشرنا إلى بعضها.

ولذا لزم تقييم الاقتصاديات العربية باعتبار مجموعة من المقاييس المختلفة، من بينها ما يعود للشأن السياسي الذي يهيمن على النشاط الاقتصادي ويتحكم فيه، ومنها ما يخص البنية المجتمعية، فضلاً عن العامل الدولي الذي له تأثيره البين. بيد أنه لا بدّ من الإقرار بأن الجهات الدولية ذاتها تتحمل قدراً كبيراً من المسؤولية، لأجل تعزيزها – بل إنشائها- لوهم الوصفة الليبرالية الخارقة التي ستسمح للأقطار الجنوبية الأقل نمواً بـ"اللاحاق بالدول المتقدمة"، إن هي اعتمدت نفس الأساليب والوسائل المتبعة في النماذج الغربية، دون الانتباه إلى العوائق الداخلية التي تكبح نمو أي اقتصاد ليبرالي حقيقي في البلدان الجنوبية، ودون التفطن إلى التأثيرات السيئة لحركة العولة من حيث بُعدها غير المتكافئ.

وإذا كانت المنظومة الرأسمالية ذاتها قد تعرضت للأزمة والإنهيار (في آسية وأمريكا اللاتينية)، فإن الهوامش الجنوبية الهشة مهددة بما هو أدهى وأخطر، وتبين المعاينة الدقيقة لأوضاع البلدان المذكورة (التي تنتهي إليها جل البلدان العربية) أنها بدأت تعرف ازدواجية جديدة في المجال الاقتصادي، تتمثل من جهة في الإطار الاقتصادي البارز العلني الذي يشمل الأرضية الإنتاجية والصناعية، والتبادلات الخارجية الكبرى، وهو إطار ضيق تحكمه لعبة ثلاثية معقدة؛ أطرافها هي دائرة الحكم السياسي ورجال

الأعمال المرتبطين بها والشركات المتعددة الجنسيات، ومن جهة أخرى الاقتصاد الشعبي الواسع الذي له آلياته ومنطقه ونمط اشتغاله.

ومع أن الأدبيات الاقتصادية دأبت على إطلاق تسمية (القطاع غير المصنف) على هذا القطاع الذي غدا يستحوذ النسبة الأساسية من النشاط الاقتصادي، إلا أن المؤشرات العديدة تبين أن الأمر يتعلق ببرهان جديد له مميزاته الخاصة، يعكس العبقورية الشعبية في التكيف مع أزمة اقتصادية ومجتمعية طاحنة في حقبة أصبحت الحكومات عاجزة عن أداء وظائفها التقليدية (إدارة الأوضاع الاقتصادية والإشراف عليها بغض النظر عن طبيعة الخيار التنموي)¹.

إن ما نريد أن نخلص إليه من هذه المعطيات الاقتصادية، هو أن سياسات التقويم والخصخصة التي اتبعتها جل الأقطار العربية، لم تعبر عن تعديل واع للخيار التنموي، وإنما عكست عمق الأزمة الاقتصادية وعجز الدولة عن تأمين تعهداتها الاجتماعية، ومن ثم لجأت إلى إجراءات صارمة، كرفع الدعم من المواد الأولية، وتقليص السلك الوظيفي، وتخصيص المؤسسات العامة... أثارت نقمة القاعدة الشعبية الواسعة، في الوقت الذي أدت إلى استبدال هيمنة الدولة على الحقل الاقتصادي بسيطرة فئة قليلة من المرتبطين بدائرة السلطة.

ومن هنا كانت انتفاضات الشارع وثورات الخبز التي شهدتها أقطار عربية احتجاجاً على هذه السياسات الفادحة الأثر اجتماعياً.

وتجد الحكومات العربية نفسها في موقف صعب إزاء حركية الاحتجاج الشعبي ضد سياسات الانفتاح والخصخصة المفروضة عليها: فلا هي قادرة على الرجوع عنها نتيجة لعامل الضغط الدولي، كما أنها عاجزة عن توفير الحد الأدنى من المطالب الاجتماعية لمواطنيها، ولذا تلجأ اضطراراً إلى مسلك العنف والقمع وتعليق الحريات العامة، لفرض إجراءاتها الاقتصادية المرفوضة شعبياً.

ومن المفارقة بمكان، أن الأنظمة الحاكمة عندما تعجز عن تقديم التنازلات الاجتماعية المطلوبة، لا يبقى أمامها من أجل تنفيذ حالة الاحتقان سوى إجراء بعض خطوات الانفتاح السياسي المحسوبة، بفسح المجال أمام التعددية الحزبية والانتخابات

¹ - عالم فيليب انجلار دور القطاع غير المصنف في محيط إفلاس الدولة في كتابه الهام:

Philippe Engelhard: L'Afrique miroir du monde: plaidoyer pour une nouvelle économie arléa 1998.

العامة (وهي الخطوات المفروضة في الوقت نفسه من الجهات الغربية التي تملّي وصفات الخصخصة والتقويم المالي).

بيد أن من طبيعة النهج الاقتصادي المتبع، بسلبياته وآثاره الاجتماعية الفادحة، أن يؤدي إلى إفقاد الأنظمة التأييد الشعبي، ومن ثم تلجأ إلى تزوير الانتخابات وتزييفها، والحد من الحريات الديمقراطية، طلباً للاستقرار وتأمين تماسك السلطة.

وهكذا يبدو كيف أن السياسات الرأسمالية الجديدة للدولة العربية عائق من عوائق التحول الديمقراطي، على عكس هذه السياسات في الساحة الغربية التي ارتبطت بالنظم الديمقراطية.

إن السبب الرئيسي للانزياح بين التجريبتين هو أن تطور الأوضاع التقنية والاقتصادية، لم ينتج في الحالة العربية قاعدة تنموية رأسمالية حقيقية، ولم تفرز مجتمعاً مدنياً بالمعنى الدقيق للعبارة، وإنما أنتجت ما دعاه برهان غليون بـ (الحدثة المجهضة)¹ أي فشل النهج التحديثي الذي كان مشروع ومشروعية الدولة الوطنية.

وهكذا يمكن أن نستنتج من هذه الملاحظات المقتضبة، أن مقولة (المجتمع المدني) التي تعرف في أيامنا رواجاً متزايداً تعبر عن حاجة أكثر مما تعبر عن واقع قائم، باعتبار غياب الأرضية الاقتصادية والمجتمعية لهذا المفهوم.

فما ندعوه بالمجتمع المدني العربي هو تعبير غير دقيق عن القوى السياسية والفكرية التحديثية التي ترفع خطاباً تنويرياً، وتحمل مطالب الانفتاح السياسي، وقيم حقوق الإنسان، وإن كانت لا تستند في الواقع إلى قواعد مجتمعية مكيّنة، ولا تعبر عن مواقع فاعلة في الساحة السياسية ذاتها، وذلك دون شك جانب رئيسي من جوانب مأزق التحول السياسي في البلاد العربية.

¹ - برهان غليون، المحنة العربية، الدولة ضد الأمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 1994، ص ص 207-249.

المراجع:

1. عزمي بشارة، (المجتمع المدني)- دراسة نقدية، ط1، 1998
2. متروك الفالح، (المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية) - دراسة مقارنة لإشكالية المجتمع المدني في ضوء نزيف المدن، 2002
3. أحمد شاكر الصبيحي، (مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي)، 2000.
4. السيد ولد أباه، سعيد بنسعيد العلوي، عوائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي، دارالفكر للطباعة، دمشق، 2006
5. سمير أمين، المجتمع والدولة في الوطن العربي في ظل السياسات الرأسمالية الجديدة، مكتبة مدبولي، القاهرة 1996.
6. رمزي زكي، الليبرالية المتوحشة، ملاحظات حول التوجهات الجديدة للرأسمالية المعاصرة، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1993.
7. برهان غليون، المحنة العربية، الدولة ضد الأمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 1994
8. Philippe Engelhard: *L'Afrique miroir du monde: plaidoyer pour une nouvelle économie arléa* 1998